

كلمة

السيد المستشار الدكتور / أحمد محمد عبد الغني

أمين عام مجلس الشيوخ المصري

أمام اجتماع جمعية الأمناء العاميين للبرلمانات الوطنية

حول موضوع

"آليات تعيين الأمناء العاميين للبرلمانات وكيفية تحديد نطاق دورهم

واختصاصاتهم"

الجمعية العامة الـ 152 للاتحاد البرلماني الدولي

إسطنبول - تركيا

16: 19 أبريل 2026

سيدي الرئيس

الزملاء الأعزاء

يسعدني في بداية كلمتي أن أتقدم إليكم جميعاً بخالص التقدير، ويشرفني أن أتحدث إليكم في هذا المحفل الهام الذي تنظمه جمعية الأمناء العامين للبرلمانات الدولية على هامش أعمال الجمعية العامة الـ 152 للاتحاد البرلماني الدولي وما يمثله هذه الاجتماع من أهمية في إطار التنسيق والتعاون المشترك بين الأمناء العاملين للبرلمانات الوطنية وتبادل الخبرات فيما بينهم، الأمر الذي ينعكس على تحسين جودة العمل في هذه البرلمانات.

ويأتي لقاءنا اليوم لمناقشة موضوع بالغ الأهمية يتمثل في "آليات تعيين الأمناء العامين للبرلمانات وكيفية تحديد نطاق دورهم واختصاصاتهم". وهو موضوع يعكس جوهر العمل البرلماني المؤسسي، ويبرز أهمية الدور الإداري والفني في دعم العمل التشريعي والرقابي.

وجدير بالذكر أن الأمانة العامة للبرلمان في كافة الدول، وعلى رأسها الأمين العام، هي إحدى الدعائم الجوهرية التي يستند إليها البناء المؤسسي للسلطة التشريعية، إذ تمثل الجهاز الإداري والفني الذي يضمن انتظام العمل البرلماني واستمراره، ولا يقتصر دورها على تقديم الدعم اللوجستي، بل يمتد ليشمل الإسهام الفعّال في تنظيم الإجراءات التشريعية وتيسير أداء النواب لمهامهم الدستورية.

الحضور الكريم

كما تعلمون حضراتكم، فإن دساتير الدول لا تتضمن في الغالب نصوصاً تفصيلية تحدد كيفية تعيين الأمين العام للبرلمان، إذ يُترك هذا الأمر للوائح الداخلية أو القوانين التنظيمية التي يضعها البرلمان نفسه، وهو ما قد يمنح المؤسسة التشريعية قدرًا من المرونة في تنظيم شؤونها الداخلية، بما يتناسب مع طبيعة النظام السياسي والبيئة القانونية المحيطة بها.

ولهذا يلاحظ أن هناك تفاوتاً ملحوظاً بين الدول في آليات تعيين الأمناء العامين للبرلمانات، سواء من حيث الجهة المختصة أو الإجراءات المتبعة أو المعايير المعتمدة في اختيار المرشحين، فيما تعتمد بعض البرلمانات على التعيين بواسطة مكتب البرلمان، حيث يقوم رئيس المجلس بترشيح شخصية مناسبة لشغل المنصب، ثم يُعرض هذا الترشيح على مكتب المجلس لاعتماده.

وهو ما أخذ مجلس الشيوخ في مصر ، حيث نصت المادة 279 من اللائحة الداخلية لمجلس الشيوخ على أن "يعين الأمين العام بقرار من مكتب المجلس بناء على ترشيح رئيسه ويخطر الرئيس المجلس بذلك في أول جلسة تالية".

وقد يقوم المجلس النيابي ذاته بدور في عملية التعيين، سواء من خلال التصويت المباشر أو عبر إقرار ترشيح مقدم من مكتب المجلس. وفي بعض النظم تشارك السلطة التنفيذية في تعيين الأمين العام، سواء بشكل مباشر من خلال إصدار قرار التعيين، أو بشكل غير مباشر عبر التأثير في عملية الترشيح ، لرغبة الدولة في اختيار شخصيات ذات خبرة إدارية أو قانونية عالية، خاصة إذا كان المنصب يتطلب مهارات متقدمة في الإدارة العامة .

### الزملاء الأعضاء

على الرغم من تباين آليات تعيين الأمين العام في النظم المختلفة، فإن ثمة شروط ومعايير تحرص جميع هذه النظم على توافرها في المرشح، ويأتي في مقدمة هذه الشروط المؤهل العلمي، حيث يُفضل أن يكون المرشح من ذوي التخصص القانوني، نظرًا لطبيعة العمل البرلماني الذي يتطلب فهمًا عميقًا للنصوص التشريعية والإجراءات القانونية. كما تُعد الخبرة العملية عنصرًا أساسيًا، إذ يُشترط في الغالب أن يكون المرشح قد شغل مناصب إدارية أو قانونية سابقة، تمكنه من التعامل مع تعقيدات العمل في البرلمان.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن الكفاءة المهنية والنزاهة من متطلبات الأساسية لشغل هذا المنصب، إذ يتعين على الأمين العام أن يتمتع بسمعة طيبة وقدرة على اتخاذ قرارات موضوعية بعيدًا عن الضغوط السياسية. كما يُعد الحياد السياسي من العناصر الجوهرية، حيث ينبغي أن يكون الأمين العام قادرًا على التعامل مع مختلف التيارات والكتل البرلمانية دون انحياز، بما يضمن تحقيق التوازن داخل المؤسسة التشريعية.

وفيما يتعلق بمدّة ولاية الأمين العام، فإنها تختلف باختلاف النظم السياسية. ففي بعض الدول، تكون مدة الولاية محددة بفترة زمنية معينة، قد تكون قابلة للتجديد مرة أو أكثر، بينما ترتبط في دول أخرى بدورة البرلمان، بحيث تنتهي بانتهاء الفصل التشريعي. وهناك أيضًا نظم لا تحدد مدة معينة، حيث يستمر الأمين العام في منصبه إلى حين صدور قرار بإعفائه. ويعكس هذا التباين اختلاف الرؤى حول

طبيعة المنصب، ومدى الحاجة إلى تحقيق الاستقرار الإداري من جهة، أو إتاحة الفرصة للتجديد من جهة أخرى.

### الحضور الكريم

إن المتابع لاختصاصات الأمناء العامين في البرلمانات المختلفة كما نصت عليها النظم واللوائح الداخلية، رغم اختلاف الصياغات، ما بين تفصيل وإيجاز لبعض المهام، يجد قواسم مشتركة تتمثل في أن الأمين العام هو القائد لفريق عمل مهمته ضمان حسن سير العمل بالمجلس، فهو المسئول الأول عن وضع رسالة البرلمان موضع التنفيذ، والإشراف على الأعمال اللازمة لمعاونة جميع أجهزة المجلس في مباشرة اختصاصاتها ومسئولياتها.

فالاختصاص الرئيسي للأمين العام للبرلمان هو الإشراف على تسيير كافة الأعمال، وتوفير الخدمات والتسهيلات الضرورية لقيام أعضاء البرلمان بمهامهم، ومتابعة عمل جميع إدارات الأمانة العامة للمجلس، باعتباره الرئيس الأعلى والمباشر لجميع العاملين، وله كافة السلطات المالية والإدارية في مواجهتهم.

كما يحضر الأمين العام جلسات المجلس، ويتابع مشروع جدول أعمال اجتماعات المجلس، وتحضير جلسات المجلس العامة وتدوين مضبظتها، وتوفير الدعم الفني واللوجيستي اللازم لها، ويشرف على أعمال اللجان في التحضير لاجتماعاتها وإعداد تقاريرها، وصياغة مشروعات القوانين المعروضة عليها، ومتابعة تنفيذ توصياتها التي أقرها المجلس.

كما يعد الأمين العام حلقة الوصل بين الإدارات العاملة داخل المجلس كافة، حيث يتابع الخطط الإستراتيجية والتنفيذية لضمان التكامل فيما بينها، والتأكد من تنفيذ المهام وإنجاز الأهداف المطلوبة وتطوير قدرات ومهارات العاملين والتعرف على احتياجاتهم، وتوجيههم ومراقبة أدائهم لمهامهم.

وعلى المستوى الخارجي، يتابع الأمين العام الاتصالات التي تجريها الأمانة العامة للمجلس مع البرلمانات والهيئات البرلمانية الدولية، ويشترك في المؤتمرات والفعاليات التي يقرر مكتب المجلس مشاركته فيها أو حضورها، واقتراح وتنفيذ برامج الزيارات البرلمانية، ويشرف على إعداد مشروعات القرارات وأوراق العمل والدراسات المتعلقة بالموضوعات المدرجة على جدول أعمال المؤتمرات البرلمانية الدولية، ويتابع مشاركات وفود المجلس في المؤتمرات والفعاليات البرلمانية الدولية، وإعداد تقارير عن نتائجها.

السيد الرئيس

لقد فرضت التطورات المتلاحقة سياسياً واقتصادياً واجتماعياً على المستويين الداخلى والخارجي مزيداً من الأعباء على البرلمان باعتباره مؤسسة فريدة، تجمع بين التعبير عن مطالب ومشاعر المواطنين من ناحية، ومهمة التشريع والرقابة والمشاركة في صنع السياسات العامة من ناحية أخرى، فضلاً عن دور البرلمان في المجال الدبلوماسي والدولى.

ومع تعقد وتشابك الموضوعات المطروحة، فقد بات الأمر يتطلب جهداً أكبر من الأمين العام والفريق المعاون له من أجل التعامل مع هذه القضايا والموضوعات المعروضة، ويستلزم مزيداً من التطوير لقدرات القائمين على الأمانة العامة للبرلمان وتزويدهم بقدر كبير من التدريب والمعرفة العلمية المتخصصة.

وفى هذا الإطار، نأمل في دور أكبر لجمعية الأمناء العاميين للبرلمانات الوطنية في تعميق التعاون والتنسيق والتواصل المستمر فيما بين أعضائها من أجل تبادل الرؤى والأفكار والمعلومات بشأن سبل النهوض بهذه البرلمانات وتدعيم قدرات العاملين بها.

وفي نهاية كلمتي، أشكر لكم حسن الاستماع، وإننى على ثقة بأن اجتماعنا الحالى سوف يحقق الأهداف والغايات التى نرجوها جميعاً، خاصة فى ظل مشاركة هذه النخبة المتميزة من السادة الأمناء العاميين ممن لهم خبرة طويلة فى العمل البرلماني المؤسسي.

مع خالص تمنياتي لكم جميعاً بالتوفيق والسداد.